حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٧٥) ١٠ /٢/٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (75) 10/2/2013

الخطيب يمهل النظام حتى اليوم لإطلاق سراح المعتقلات

الجيش الحر يزحف إلى العاصمة في "هجوم دائري"

البديل:

بدأ الجيش الحر هجوماً منسقاً على حواجز قوات النظام في العاصمة دمشق في تحرك أعاد الحديث عن معركة تحرير دمشق، فيما تدور رحى معارك طاحنة في ريف حلب، بالقرب من قاعدة سكرية ضخمة للنظام في منطقة السفيرة.

واندلع قتال عنيف داخل دمشق في هجمات منسقة للجيش الحر إيذاناً ببدء المعركة الثانية لتحرير دمشق. وقال ناشطون لـ«البديل» إن المعركة الحالية تمّ الإعداد لها جيداً، بحيث يكون الهجوم شبه دائري من معظم مناطق الغوطة. وأضافوا أن قوات النظام أغلقت ساحة العباسيين وطريق فارس الخوري حين هاجم مقاتلو الجيش الحر المتاريس والتحصينات في الطرق بقذائف صاروخية وقذائف المورتر. وأصبحت مناطق شرق وشمال وجنوب المدينة «ساحة معارك»، حيث تمّ تدمير دبابة وآليات للجيش النظامي خلال القتال.

وحاولت قوات النظام استعادة السيطرة على أجزاء من الطريق الدائري في دمشق من مقاتلي الجيش الحر الذين يزحفون إلى العاصمة. وأطلقت طائرات حربية صواريخ حول أحياء جوبر والقابون وبرزة. ووقع قتال عنيف عند تقاطع حرملة على الطريق الدائري شمالي جوبر مباشرة. وفي ريف دمشق، سيطر الثوار على مساكن الضباط في عدرا بشكل كامل، تمهيداً لإخلاء الغوطة من قوات النظام الذي ما زال يحتفظ بقواعد عسكرية في بلدتي عدرا والمليحة.

وفي حلب، استمرت المعارك حول معامل الدفاع الواقعة في منطقة السفيرة جنوب حلب، فيما تصدى الجيش الحر لرتل عسكري ضخم كان قادماً لمؤازرة قوات النظام المحاصرة التي ردت بقصف بلدتي تل عرن وتل حاصل المجاورتين. وقامت قوات النظام بإعدام ٤٥ شخصاً في بلدة جنيد القريبة من السفيرة.

وفي تدمر، دمّر تفجير بسيارة مفخخة مجمع الاستخبارات العسكرية، ما أسفر عن مقتل ١٩ عنصراً من الاستخبارات. وفي السلمية، استهدف تفجير انتحاري معملاً للدفاع أسفر عن استشهاد نحو ١٠٠ شخص، بينهم الكثير من الأطفال والنساء.

سياسياً، أمهل أحمد معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف السوري، النظام حتى اليوم الأحد للإفراج عن النساء المعتقلات لديه، وإلا فإنه سيسحب مبادرته للحوار. ورغم ردود الفعل العديدة المؤيدة لهذه المبادرة، قال الخطيب: «هذه الأمور ليست إلى يوم الدين. إطلاق سراح النساء يجب أن يتم» حتى اليوم الأحد. وأضاف: «يعني إذا تأكدت أن ثمة امرأة واحدة في السجن في سوريا الأحد، أعتبر أن هذه المبادرة قد رفضها النظام». وأوضح جيفري فيلتمان، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية أن العرض الذي قدمه الخطيب بالتفاوض مع النظام «أكثر الأمور المبشرة التي سمعناها بشأن سوريا في الآونة الأخيرة».

رأي البديل- ثقافة الاستبداد

استبدال الاستبداد باستبداد آخر ما هو إلا مهزلة من صنع الشعوب المستَبدة نفسها، وفي الكثير من الأوقات يأتي الاستبداد من أشخاص ينتقدون الاستبداد، لكنهم يمارسونه في كل لحظة، ويبرهنون على أنهم لم يتعلموا شيئاً من دروس التاريخ، وهذا ما يحصل في ثورتنا السورية، حيث بات جزء كبير من المعارضة أو ممن يحسبون أنفسهم على الثورة يمارسون الاستبداد، تلك الآفة التي خرج الشعب لاستئصالها، لكن الاستبداد ليس نبتة صغيرة يمكن اقتلاعها بسهولة، إنها جذر عميق، وثقافة تسكن الإنسان.

ثقافة الاستبداد في سوريا موجودة اليوم في الكثير من المظاهر داخل الثورة، حيث إقصاء الآخر، ومحاولة جر الثورة إلى خارج منطقها، ومن يقول إن الثورات ليس لها منطق فهو يبرر العدمية، والعدمية هدر أقصى لكرامة الإنسان ووجوده.

من يحق له أن يأخذ الثورة نحو التطييف المذهبي، وأن يجبر الآخرين على رؤية الثورة بدلالة انقسام عامودي في المجتمع، وشيطنة الجميع، وتحويل الآخر إلى مسخ، وفرز المجتمع بدلالة مع أو ضد.

جزء كبير من المعارضة التي تطل علينا ليل نهار على الفضائيات أصبحت خارج الثورة، وخارج ثقافتها، ولم تعد ترى إلى الواقع سوى رغبتها، وفكرها، وتحليلها، وكل من يخالفها فهو خارج عن الثورة.

أربعة عقود في سوريا من الاستبداد كان من المفترض أن تكون كافية لكي يبتعد كل من يشارك في الثورة عن إعادة إنتاج الاستبداد، لكن المسافة بين الواقع وما هو مفترض واسعة، فمن قال إن مجرد انخراط الأشخاص في فعل الثورة يجعلهم بشكل أوتوماتيكي مدركين لما تمكن منهم من آفات قبل الثورة نفسها، وفي مقدمتها أن الاستبداد يمكن أن يحول الضحية ذاتها إلى جلاد فيما لو توافرت الفرصة.

بعض المعارضة، إذ لم نقل جلها، ارتكب أخطاء فادحة خلال الثورة، وأولها تضخم الذات، والاعتقاد أنها هي الثورة نفسها، وقد انسحبت هذه الحالة إلى الواقع الميداني، حيث باتت مفردات مثل دولة مدنية كفراً في نظر البعض، وباتت الديمقراطية هدفاً يجب قنصه باكرا، حتى أن البعض لا يتوانى عن رفع شعارات تدين الديمقراطية.

خرج السوريون في ثورتهم لإسقاط الاستبداد، وبناء ديمقراطية تعددية تقبل الجميع، لكن البعض سعى لاختطاف الثورة قبل انتصارها، وهو ما يصعب اليوم على السوريون من مهامهم في إسقاط النظام، ويزيد من عمق المأساة.

لواء التوحيد يعلن عن «حصار خانق» على نبّل والزهراء لردعهم عن «التشبيح»

■ ريف حلب – البديل:

أصدر لواء التوحيد في حلب إنذاراً نهائياً لأهالي بلدتي نبّل والزهراء في ريف حلب الغربي رداً على "أعمال يقوم بها الشبيحة الذي أوغلوا في دماء شعبنا الأبي"، بحسب بيان صادر عن قيادة اللواء.

وقال بشير الحجي، الناطق الإعلامي باسم لواء التوحيد لـ"البديل" إن أهالي نبّل والزهراء قد كثرت أخطاءهم وتآمرهم مع النظام، ونحن أعلنّاها مئات المرات أننا لسنا طائفيين، ولن نكون، وأن النظام هو الذي يدفع أهل نبل والزهراء ليقوموا بقتل شبابنا ومساعدة النظام على اعتقالهم. وأضاف: "لهذا، وحتى لا يقال بأننا طائفيين، أرسلنا إليهم هذا البيان". وحول ما إذا كانت هناك وساطة قائمة لحلحلة الأمور، قال الحجي: "حاولنا الكثير مع الوجهاء والمشايخ عندهم أن أوقفوا شلال دم لا نريده أن يبدأ، ولكن النظام قد زرع في عقولهم ما لم نستطع تصحيحه».

ورداً على تحقيق أجرته "البديل" في العدد الماضي، والذي أظهر أن سماح النظام بوصول المساعدات الأممية إلى ريف حلب الغربي كان مقابل عدم اعتراض الجيش الحر على قوافل المساعدات المتوجهة إلى نبل والزهراء، قال بشير الحجي إن المساعدات من الهلال الاحمر لمدينة أعزاز مقابل مساعدة نبل والزهراء فلا يوجد اي شيء رسمي، وحتى إن وجد، فإن أي اتفاقية أو تفاهم من هذا القبيل هو في حكم الملغي.

وكان قد جاء في البيان الذي أصدره الجيش الحر: نعلم أن النظام ورّط أهالي نبل والزهراء خدمة لمصالحه، وهو غير مبال بمصالح أهالي البلدتين. وأضاف: "لقد قررت الكتائب العاملة في الجيش الحر محاصرة مدينة نبل والزهراء حصاراً كاملاً وخانقاً حتى يقوموا بتوضيح موقفهم من دماء شعبنا، فإما أن ينحازوا إلى هذا الفاجر (بشار الأسد) وإما أن ينحازوا إلى حرية هذا الشعب الأبي. وتوعد لواء التوحيد بالقيام "بالإجراءات التي نراها مناسبة بحق شبيحتهم وأعوان النظام عندهم، وسوف يرون منا حزماً صارماً". وخيرهم بين العودة إلى أحضان الوطن أو أن يستعدوا لملاقاة حزم وقوة من الجيش الحر.

شاحنة قصفتها قوات النظام في بلدة تل رفعت القريبة من بلدة الزهراء في حلب

وتبعد كل من نبل والزهراء نحو ٢٠ كيلومتراً عن حلب، وتقع في الريف الغربي. ويبلغ عدد سكانهما ٦٠ ألفاً على الأقل، ويعمل السكان في الزراعة، بينما تطوع عدد كبير من الشباب في أجهزة الاستخبارات، أو يكتفون بأداء دور العملاء الذين يتغلغلون في صفوف المدنيين.

وكانت "البديل" قد زارت القرى التي تحيط بهاتين البلدتين في شهر آب من العام الماضي، ورصدت الأضرار التي لحقت بأهالي القرى المجاورة من معقل الشبيحة في كل من نبل والزهراء.

رابطة طبية تطلق مشروع تعويض الأطراف السفلية لمصابي الثورة مجاناً

■ أنطاكيا – البديل:

أعلنت الرابطة الطبية للمغتربين السوريين عن بدء العمل بالمشروع الوطني للأطراف الصناعية في مدينة الريحانية التركية لمعالجة المصابين خلال الثورة مجاناً.

وذكرت الرابطة في بيان أنها بدأت العمل بالمشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية في مدينة الريحانية، "ونحن الآن في تمام الجاهزية لاستقبال المصابين ببتر طرف سفلي، وخدمتهم مجانا بأفضل ما نستطيع».

وأضافت الرابطة إن المشروع سوري وطني بامتياز، عمل على وضعه على الأرض مجموعة من أطباء سوريا، بدعم وإشراف من الرابطة الطبية للمغتربين السوريين (SEMA) والجمعية الطبية السورية البريطانية (SBMS) وجمعية إغاثة سوريا (Syria Relief)، اعتمدت فيما بينها روح الفريق وتكاتف الجهود والخبرات ليرى هذا المشروع النور، وبمشاركة مع جمعية "نايا قدم" الباكستانية التي طورت عملها ومهاراتها في السنوات العشر الماضية، واستطاعت تصنيع أطراف سفلية عالية الجودة وبكلفة منخفضة.

وعبرت الرابطة عن أملها في أن تتمكن من رد جزء من الجميل لأبناء الثورة، وأضافت: "نطمح إلى تعويض الأطراف السفلية لكل من فقدها مجانا وبالكامل، وطمعنا في ثواب رب العالمين».

وأهابت بجميع "الأخوة الناشطين والإعلاميين والعاملين في المجال الطبي والإغاثي وكل من يعلم بوجود مصاب بحاجة لطرف سفلي صناعي بإيصال دعوتنا له ، والتواصل مع فريقنا على الأرض لتسجيل المصابين وتنسيق زيارتهم للمركز". ويعتبر المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية هو الأول من نوعه الذي يتخصص في الأطراف الصناعية. ويمكن لمن يرغب في التوصل مع المشروع التواصل معهم على الرقم الرسمي الموجود في صفحة المشروع على الفيسبوك: 00905342504668.. أو إرسال إيميل إلى: arthostaff@yahoo.com

الجبهة الإسلامية: مبادرة الخطيب تفريط بحقوق الشعب وتضحياته

■ ريف دمشق- البديل

رفضت الجبهة الإسلامية السورية التي تعتبر واحدة من أكبر التشكيلات المقاتلة، المبادرة التي طرحها معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني، وتعهدت بمواصلة الكفاح المسلح حتى إسقاط النظام «الذي لا يفهم غير هذه اللغة»، معتبرة أن المبادرة تسعى إلى «التفريط في حقوق الشعب».

وذكرت الجبهة الإسلامية في بيان أنه "بعد أن قطع أبطال سوريا شوطاً كبيراً في حربهم مع عصابات الأسد، ومع تتالي انتصارات المجاهدين على الأرض، يطلّ علينا معاذ الخطيب بمبادرة تسعى إلى التفريط في حقوق شعبنا، وتبدّد الكثير من المكاسب والمنجزات التي حقّقتها الثورة خلال الأيام الماضية».

وبناء عليه، جددت الجبهة موقفها الرافض لأي حوار مع النظام ومع مَن أعانه على قتل الشعب بدم بارد. وعبرت عن اعتقادها أن "الطريقة الوحيدة التي تجدي في الحوار مع هذه العصابة هي اللغة التي تستخدمها الكتائب في ساحات القتال».

وكان الخطيب طرح مبادرة عرض فيها الحوار مع فاروق الشرع من طرف النظام، شرط إطلاق سراح ١٦٠ ألف معتقل في السجون، وتجديد جوازات سفر السوريين المقيمين في الخارج، ثم أمهل الخطيب النظام حتى اليوم (الأحد) لإطلاق سراح كل النساء المعتقلات مقابل عدم سحب المبادرة.

لكن الجبهة الإسلامية قالت إن الشارع الثائر سيُسقط أي مبادرة لا تعبِّر عن مبادئ وأهداف الثوار وخياراتهم الاستراتيجية، كما أسقط كل من حاول العبث بدماء شهدائنا منذ بداية الثورة. وأضافت: "حرصنا على تحرير الأسرى يحتّم علينا وضع خطط عسكرية واستراتيجية لتحريرهم كما فعلت الجبهة في سجن إدلب وكما فعل إخواننا في لواء البراء في دمشق».

وتضم الجبهة كلاً من، كتائب أحرار الشام في كافة المحافظات، لواء الحق في حمص، حركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها، جماعة الطليعة الإسلامية في ريف إدلب، كتائب أنصار الشام في اللاذقية وريفها، كتيبة مصعب بن عمير في ريف حلب، جيش التوحيد في دير الزور، سرايا المهام الخاصة وكتائب صقور الإسلام وكتائب الإيمان المقاتلة وكتيبة حمزة بن عبد المطلب في دمشق وريفها.

مفوضية اللاجئين: ٥٠٠٠ لاجئ يفرون من سوريا يومياً

■ جنيف - رويترز

قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن حوالي ٥٠٠٠ سوري يفرون من بلادهم يوميا بحثا عن ملاذ آمن من الحرب التي فرضت عليهم ظروفا معيشية صعبة.

وقالت المفوضية إن تصاعد موجة نزوح اللاجئين –بعد أن كان العدد اليومي للاجئين الفارين بين ألفين وثلاثة آلاف العام الماضي– يعني أن مجموع اللاجئين قد يتجاوز المليون لاجئ قبل نهاية حزيران المقبل كما توقعت في وقت سابق. وقال أدريان إدواردز المتحدث باسم المفوضية في إفادة صحفية في جنيف: "هذه أزمة كبرى". وأضاف: "كانت هناك زيادة ضخمة في شهر كانون الثاني وحده. نحن نتحدث عن زيادة بنسبة ٢٥ في المئة في أعداد اللاجئين المسجلين خلال شهر واحد.»

وتدفق نحو ١٥٠ الف سوري عبر الحدود السورية في كانون الثاني من العام الجاري، وفرّ معظمهم إلى الأردن ولبنان اللتين شهدتا زيادة هائلة في تدفق اللاجئين.

وذكر أن أكثر من ٧٨٧ ألف سوري إما سجلوا أسماءهم كلاجئين أو ينتظرون الإجراءات في المنطقة خاصة في لبنان والعراق والأردن وتركيا وذلك منذ بدء الثورة قبل عامين. ويتضمن هذا المجموع ١٥ الف لاجئ في مصر، حيث بدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة هذا الأسبوع بتوزيع قسائم الطعام.

وقالت سيبيلا ويلكس وهي أيضا متحدثة باسم المفوضية: "نحن نعمل على مدار الساعة للوفاء باحتياجات ومتطلبات اللاجئين.»

وكانت المفوضية التي طلبت نحو مليار دولار لتمويل أعمالها الخاصة بسوريا في منتصف كانون الاول من العام الماضي تتوقع ان يصل عدد اللاجئين السوريين إلى مليون لاجئ بنهاية حزيران من هذا العام.

وقالت ويلكس: "بالمعدل الذي يصل به اللاجئون يمكننا أن نتوقع أن يتجاوز العدد حاجز المليون قبل أشهر من ذلك».

وقال وزير المالية التركي محمد شيمشك إن تركيا أنفقت ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار على إعاشة اللاجئين الفارين من الحرب. ويعيش اكثر من ١٧٧ الف لاجئ في ١٦ مخيماً للاجئين، بينما ما زال آلاف آخرون يقيمون عند أقارب لهم أو في مساكن خاصة.

إمدادات المياه تراجعت إلى الثلث.. واليونيسيف تشحن مليون ليتر من الكلور

■ دمشق – أ.ف.ب

تراجعت إمدادات المياه في المناطق الثائرة إلى ثلث ما كانت عليه قبل الثورة، بحسب ما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، محذرة من أن ذلك يزيد المخاوف من إصابة الأطفال بالأمراض.

وقالت المنظمة إن "إمدادات المياه في مناطق النزاع بلغت ثلث ما كانت عليه قبل الأزمة، حيث يحصل السكان في تلك المناطق على ٢٥ لتراً من الماء يومياً، مقارنة بـ ٧٥ لتراً كانوا يحصلون عليها قبل عامين».

وأضافت أن النتيجة المستمدة من التقييم الوطني الذي أشرفت عليه اليونيسيف حول قطاعي المياه والصرف الصحي، تظهر أن أكثر المناطق عرضة للخطر هي ريف دمشق، وإدلب (شمال غرب)، ودير الزور (شرق)، وحمص (وسط)، وحلب والرقة (شمال).

وأوضحت أنه في دير الزور يتم ضخ المياه "بنسبة ١٠ بالمئة مما كانت عليه" قبل الثورة.

ونقل البيان عن ممثل المنظمة في سوريا يوسف عبدالجليل قوله إن النتائج "تظهر سبب تركيز اليونيسف على تقديم المساعدة في قطاعي المياه والصرف الصحي"، مشيراً الى أنها بدأت في الشهر الجاري "شحن مليون لتر من الكلور إلى سوريا لتوفير المياه الآمنة لأكثر من ١٠ مليون شخص، وهو ما يعادل نصف سكان البلاد، لمدة ثلاثة أشهر».

وأضاف أن "الإنتاج المحلي للمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه قد توقف تقريباً بسبب النزاع"، وأن الناس باتوا "معرضين لخطر استعمال مياه ملوثة". وحذر البيان من أن الأمر يؤدي الى زيادة "المخاوف من إصابة الأطفال السوريين بالأمراض نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بشبكات المياه والصرف الصحي».

وأوضح أن الأطفال والنساء "يواجهون مخاطر صحية وبيئية، لأن عمليات معالجة مياه الصرف الصحي انخفضت إلى النصف"، إضافة إلى انخفاض "كبير" في جمع النفايات. وقالت إنها زودت ٢٢ ألف شخص بمياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي، إضافة إلى الصابون ومستلزمات النظافة الصحية لأكثر من ٢٢٥ الفاً من سكان المناطق المتضررة.

أبرزها أسبابها نقص الذخيرة والحفاظ على المدنيين وأهمية المواقع

انسحابات مدروسة للجيش الحر من مناطق وتعزيزها في أخرى

■ ريف حلب - محمد إقبال بلّو:

تستمر المعارك على أشدها في محافظة حلب، وفي بعض المواقع غير المحررة في الريف الحلبي، حيث تعمل في حلب وريفها الكثير من الكتائب والالوية المقاتلة أهمها : لواء أحرار سورية– لواء حلب الشهباء – لواء حلب المدينة – كتائب أبو عمارة – لواء التوحيد – لواء النصر – كتيبة أبو عمار – سرايا الفتح، وغيرها من القوى التابعة للجيش السوري الحر ، ونلاحظ أحياناً بعض التغيرات في المواقع لأسباب كثيرة طارئة قد تحدث على أرض المعركة، أو انسحابات من بعض المواقع المحررة لأسباب تكتيكية، أو أخرى تتعلق بتوفر الذخيرة والإمدادات .

ونلاحظ في الفترة الاخيرة بعض الانسحابات من قبل كتائب الجيش الحر من بعض المواقع داخل المدينة سواء كلية او جزئية، تعتمد على تخفيف القوى في مكان محدد لزيادتها في مكان آخر أشد حساسية ، وبسبب تعقد الظروف وتداخل مجريات الأحداث يجعلنا ذلك نشعر أن هنالك تراجع في المساحة المحررة، في حين يكون السبب مختلفاً عن رؤيتنا تلك.

الناشط أبو حيدرة العنداني حدثنا حول ذلك فقال: تحدث أحياناً بعض الانسحابات من بعض المواقع لظروف خارجة عن إرادة الكتائب المقاتلة، فمثلا عندما تمت السيطرة على مستشفى الكندي الذي كان مقراً لقوات وشبيحة النظام، وأصبح نقطة هامة محررة بيد الثوار ، تم إرسال تعزيزات كبيرة إليه من قبل النظام مدعومة بالطيران الحربي، مما اضطر عناصر الجيش الحر للانسحاب في ظل نقص الذخيرة آنذاك، واستعادة قوات النظام السيطرة عليه، فمشكلة توفر الذخيرة من أهم المشكلات التي نعاني منها، فمن دون ذخيرة لا فائدة من وجودنا، وقد يسهل القضاء على الجميع، لذلك فالانسحاب هو الأفضل في ظروف كهذه.

وتأتي بعض الانسحابات لأسباب تتعلق بالحاضنة الاجتماعية والشعبية للجيش الحر، فبعد أن تم تحرير شارع فيصل وحي الأشرفية ، أدرك الاهالي أن النظام سيقوم بقصف هذين الحيين، وهما من الاحياء المكتظة بالسكان بشكل كبير ، فقام الأهالي بمطالبة الجيش الحر بالانسحاب، ونزلت قيادات الجيش الحر في تلك المنطقة عند رغبة الاهالي، علماً أن قرارهم لم يكن صائباً ، لأن خروج الجيش الحر أدى لدخول قوات النظام مؤخراً، واقتحامهم للمنازل والبيوت وشن حملات الاعتقالات ، لقد نهبوا ممتلكات الاهالي الذين هربوا من بيوتهم من دون أن يحملوا أي شيء من أثاث منازلهم، ولكن الجيش الحر بمعظم عناصره قرروا أن لا يقوموا بأي خطوة تزعج المدنيين أو تنفرهم منهم فانسحبوا نزولاً عند رغبتهم.

يضيف أبو حيدرة : أما ما نلاحظه في الفترة الاخيرة من انسحابات كلية او جزئية من بعض المواقع في المدينة ويحسبه البعض هزيمة فليس ذلك إلا تكتيكاً عسكرياً له ، فبعض الأحياء في حلب تعتبر حالياً جبهات باردة ليس فيها أي ضغط عسكري، أو أية اشتباكات، وفيها عدد كبير من عناصر الجيش الحر الذين تمركزوا فيها عند تحريرها ، إن وجودهم في أماكن كهذه غير مفيد على الإطلاق، علماً أننا نعاني من نقص في مواقع أخرى في الأرياف، مثل المطارات (منغ، وكويرس)، وبعض القطع العسكرية المحاصرة، مثل كتيبة المدفعية عند جمعية الزهراء ، والأمر لا يتعدى كونه هو تغيير للمواقع لا اكثر . ثم إن العمل في المدينة يحتاج لكميات كبيرة من الذخيرة أحياناً كما في الريف أيضاً ولكن داخل المدينة لا نرى قطعاً عسكرية ضخمة يمكن أن نغتنم منها العتاد والذخيرة، أما في الريف فهنالك بعض المواقع غير المحررة، نحاول ان نحشد فيها قوات كثيرة للسيطرة عليها، وبالتالي اغتنام السلاح والذخائر .

ويعلم الجميع أن المصدر الرئيسي للذخيرة لدينا هي الغنائم من معسكرات ضخمة كالتي تحدثت عنها ، باختصار الجيش الحر في حلب يعيش حالة نصر وتقدم مستمرين، وكل تغيير في المواقع يكون مدروساً لتحقيق هدف معين.

محمد أحمد تيسر مدير المكتب الإعلامي في لواء أحرار سورية قال لـ البديل حول هذا الموضوع: تحدث أحياناً بعض الانسحابات للالتحاق بجبهات أسخن وأهم، وسأحدثكم حول المعركة التي بدأت منذ أول أيام عيد الأضحى المبارك التي تمّ فيها حصار موقع دوار الليرمون من قبل لواء أحرار سورية وبعض الكتائب الاخرى، هذا الموقع الذي يحتوي على أهم معقل من معاقل النظام بحلب، وهو فرع المخابرات الجوية ، يعتقد البعض أن الفرع مجرد مبني تسهل السيطرة عليه ، لقد حولوا المنطقة إلى ثكنة عسكرية فيها آلاف الجنود وأقوى أنواع العتاد والاسلحة الثقيلة ، منذ ذلك اليوم وحتى الآن نقوم بحصار جنود النظام وقواته هناك.

اعتمد الثوار هناك على تكتيك الحصار ثم الاقتحام، و نجحوا بذلك في تحرير حاجز الليرمون، و مباني صالات الجمعيات الحرفية، و صولا الى دوار الليرمون، و البني زيد، و قرية الليرمون، وإلى حدود جمعية الزهراء حيث تم فرض شبه حصار على مبنى المخابرات الجوية ومنع وصول العناصر الى المبنى، استمر هذا الوضع أياماً طويلة، وقد أخر الاقتحام في ذلك الوقت قلة الذخيرة بأيدي الثوار، بعد هذه الفترة انسحبت الكتائب التي كانت مشاركة، وبقي لواء احرار سورية فقط على هذه الجبهة، مما أضعف طرف الثوار لأن هذه الجبهة تحتاج لأعداد كبيرة جداً من المقاتلين، وفي الوقت نفسه قام الجيش النظامي باستقدام تعزيزات من الحرس الجمهوري وعناصر إيرانية و قناصة محترفين غير معروفي الجنسية، كل ذلك أدى إلى تراجع الجيش الحر من حول المخابرات الجوية من الجهة الجنوبية، ليبقى موجوداً في صالات الجمعيات الحرفية مقتسما إياها مع الجيش النظامي، مع بقاء المرابطة أيضا غرب مبنى الجوية عند حدود جمعية الزهراء، ويصر الجيش الحر على السيطرة على فرع المخابرات الجوية لأن هذا المعقل يعتبر الأهم معنوياً بالنسبة للنظام، و لنظرة الشعب للنظام، لذلك فإن الجيش الحر مستمر في المعركة مع أن لواء أحرار سورية خسر في هذه المعركة دبابة و بي ام بي و حوالي ال٦٠ شهيداً منذ بدء المعركة وحتى الآن، فاقتحام مبنى الجوية يتطلب تضافر جهود جميع الألوية في حلب مع وجود سلاح نوعي و توافر ذخيرة كافية للاقتحام، مما سيضطر بعض الكتائب للانسحاب من مواقع أخرى لمساندتنا عندما يبدأ الاقتحام.

الشعب الأميركي سيتحمّل فاتورة باهظة لعدم التدخل في سوريا

■ أندرو جيه. تابلر

ربما تكون مقولة «من أفسد شيئاً فعليه إصلاحه» قد أثبتت صحتها على نحو ما سارت عليه الأمور بالنسبة للولايات المتحدة في العراق، لكن القوى العظمى غالباً ما تواجه ضغوطاً للمساعدة في حل نزاعات لم تتسبب فيها لكنها تهدد مصالحها. وإذا واصلت واشنطن سياستها القائمة على «بصمات أصابع غير واضحة» والمتمثلة بعدم التدخل في سوريا، يرجح أن يتحمل الشعب الأمريكي فاتورة عملية إصلاح باهظة التكلفة لعدوى انتقال العنف من النزاع السوري إلى الدول المجاورة، والمعركة الكلية ضد الإرهاب الدولي.

وتشير كافة مؤشرات الصراع بين نظام الأسد إلى أن الأوضاع أخذت منحى مأساوياً نحو الأسوأ، حيث قُتل أكثر من ٦٥،٠٠٠ شخص، وشُرّد نحو ٣ ملايين سوري داخل البلاد. ولا يُظهر نظام الأسد أي مؤشرات على إنهاء المجزرة في أي وقت قريب، حيث يعمد بشكل متزايد إلى نشر صواريخ أرض–أرض ضد المعارضة. وقد أوردت التقارير عن كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية قولهم إن نظام الأسد قام فعلياً بتحميل الأسلحة الكيميائية في قنابل بالقرب من أو داخل أحد المطارات الجوية التابعة للنظام استعداداً لاحتمال نشرها.

وهناك كذلك مؤشرات متزايدة على وجود حرب طائفية بالوكالة، حيث تدعم إيران حلفاءها الشيعة الذين يمثلون جوهر نظام الأسد، بينما تدعم قطر أشقاءها السنة في المعارضة. وقد أصبح الجهاديون الآن من بين الفصائل الأفضل تسليحا في المعارضة.

وقد أحجمت الإدارة الأمريكية عن التدخل المباشر أو دعم المعارضة السورية الآخذة في التسلح بشكل متزايد، وذلك استناداً إلى الحجة القائلة أن

كلا الأمرين لن يساعدا في تحسين الوضع. لكن السماح باستمرار الصراع والاقتصار على عرض المساعدات يعالج الأعراض فقط، ويعجز عن رسم تسوية سياسية تساعد على شفاء المرض ألا وهو: عجز نظام الأسد الوحشي عن الإصلاح، ومحاولته قتل أحد الشعوب الأصغر أعماراً في الشرق الأوسط، لإجباره على الخضوع.

لقد أمضت الإدارة الأمريكية العامين الأولين لها وهي تشجع على إبرام معاهدة بين نظام الأسد وإسرائيل تخرج دمشق من فلك إيران، وتعزل حليفها «حزب الله». ورغم أن ذلك النهج أثبت خطأه، إلا أن الأهداف الاستراتيجية لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة ومنع إيران من الحصول على أسلحة نووية سوف تظل قائمة إلى الأبد. إن مساعدة المعارضة السورية على تنحية الأسد ونظامه بمزيد من السرعة سوف يساعد الولايات المتحدة وحلفاءها على تحقيق تلك الأهداف.

التدخل العسكري لن يحقق الأهداف السياسية لأميركا

■ براين فيشمان

إذا كنا قد تعلمنا شيئاً واحداً من عقد من الحروب في العراق وأفغانستان فيجب أن يكون ذلك هو أن الآمال الكبيرة والنوايا الحسنة تساعد على بدء الحروب، لكن لا تساعد على إنهائها. إن الحرب المحدودة في سوريا تُعد وصفة مثالية لاتساع نطاق المهمة، وخلق التزام أمريكي آخر طويل الأجل تجاه حرب في الشرق الأوسط.

ولهذا السبب فإن الاقتراحات بزيادة التدخل العسكري الأمريكي في سوريا غير مُقنعة. فشن عمل عسكري أمريكي واسع النطاق قد يقلب الموازين ضد نظام الأسد الديكتاتوري، ولكنه لن يحل النزاعات السياسية المتعمقة في سوريا. ومن غير المرجح أن تعمل الاقتراحات الأكثر تقييداً للتدخل العسكري على حل الصراع أيضاً.

لدى الولايات المتحدة العديد من الأهداف الجديرة بالثناء في سوريا تبرر بشكل معقول استخدام القوة العسكرية، من بينها: تقويض حليف إيراني، والقضاء على ديكتاتور، وتأمين المدنيين. وفي الواقع لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتردد أبداً في استخدام القوة العسكرية متى اقتضى الأمر لحماية المصالح الأمريكية، لكن يجب عليها استخدام القوة العسكرية فقط عندما يُرجح أن يؤدي القتل والفناء المرتبط بذلك إلى تحقيق الأهداف السياسية الأمريكية. لكن ليس هذا هو الحال في سوريا.

لقد كانت المناقشات العامة بشأن سوريا مفرطة في التفاؤل عقب اندلاع المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد في مطلع عام ٢٠١١. فقد أمل الكثيرون ألا تتحول الاحتجاجات إلى العنف انطلاقاً من نجاحات «الربيع العربي»، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن. لقد تجاهل المراقبون وجود الجهاديين بين صفوف الثورة لمدة أشهر بعد أن اتضح أن جماعات مرتبطة بـ تنظيم «القاعدة» تمثل قوة رئيسية تقود القتال وتعززه. ورغم ذلك فإن الانقسام الواضح القائم اليوم بين العناصر العربية والكردية في ائتلاف الثوار لا يكاد يحظى بتغطية إخبارية في الصحافة الأمريكية. كما أن العديد من المراقبين قد قللوا من أهمية تماسك النظام، حتى في ظل انهيار البلاد من حوله.

ليس هناك شك أن الوضع في سوريا مروّع. فنظام الأسد يستند إلى دعم إيران من أجل استمرار بقائه، كما أن «القاعدة» قد ظهرت كإحدى الشبكات القتالية الأكثر قوة في البلاد. لكن الفكرة القائلة بأن العمل العسكري المحدود –– عن طَريق فرض منطقة حظر طيران إلى جانب زيادة المساعدات العسكرية إلى الثوار –– سوف يضع حلاً لهذه التحديات هي فكرة أكثر إفراطاً في التفاؤل من أناس أصحاب نوايا حسنة.

إن العمل العسكري المحدود لن يضع حداً للحرب الأهلية في سوريا، لكنه بدلاً من ذلك قد يُلزم الولايات المتحدة «بإيجاد حل سياسي» للأزمة السورية. لقد عجزت مناطق الحظر الجوي على العراق في تسعينيات القرن الماضي عن تدمير نظام صدام حسين، كما أن العمل العسكري لخلعه في عام ٢٠٠٣ كان نذيراً بحدوث فوضى مكّنت تنظيم «القاعدة» وإيران. إن مؤيدي استخدام القوة في سوريا لم يقدموا حججاً مقنعة حول الأسباب التي ستجعلنا نبلي أفضل هذه المرة.

*معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

الجيش السوري: معضلة اليوم وأزمة المستقبل

غازي دحمان

يشكل الجيش السوري أحد أهم عناصر الأزمة وأكثرها تأثيراً، وربما أحد أهم إشكاليات سوريا المستقبلية، وذلك بحكم كون هذه المؤسسة إحدى أكبر مؤسسات جمهورية الأسد، وأكثرها رعاية واهتماماً، فضلاً عن كونها الجهة التي أنيط بها مهمة القضاء على الحراك الثوري، وتثبيت دعائم النظام السلطوي، بعد أن ثبت بان أجهزة الأمن غير قادرة على هذه المهمة بسبب ترهلها وفسادها وعدم تأهيلها لغير عمليات الاعتقال والإخفاء، فحصل أن الزخم الثوري قد أسهم بدرجة كبيرة في إرباكها وتشتتها، واضطرارها إلى الاستنجاد بالجيش الذي يتمتع بكثافة عددية أكبر وقوة نارية، وفوق هذا وذاك شرعية وطنية لا تملكها الأجهزة الأمنية ذات السمعة السيئة.

وعلى الرغم من حالات الانقسام التي شهدتها البلاد عمودياً وأفقياً، وعلى كل المستويات، ظل الجيش محافظاً على قوته القمعية ومستوى كثافة نيرانه، رغم ما شهدته المؤسسة العسكرية من انشقاقات في بنيتها، إن على مستوى الأفراد، أو على مستوى الضباط والقادة. لقد اتضح أن ثمة جيشين في سوريا، جيش عام، وهو لم يكن سوى بنية هامشية، رغم حجمه الكبير، لم يكن له تأثير في مجرى الحدث.

كشفت مجريات الأحداث أن بنية الجيش جرى هندستها بطريقة تجعل من هذه البنية غير ذات فعالية، وظهر أنها تشكل عبئاً في الأزمة، ذلك أن النظام لم يستطع إشراكها في الحدث، إما بسبب عدم تهيئتها لمثل هذا النمط من الأحداث، أو بسبب عدم الثقة بولائها، فجاء إنشقاق غالبية أفرادها مخرجاً مريحاً للنظام، وهو ما سماه بشار الأسد عملية التطهير التي ساعد هو نفسه على إنجازها. المكون الأخر في الجيش هو ما يمكن تسميته الأطراف الصلبة، فهو الذي يتشكل من تشكيلات عسكرية معينة، تتكون من فرق وألوية وسرايا، يغلب عليها انتماء جهوي محدد، وتمتلك تجهيزات عسكرية متميزة، وتتموضع في أماكن استراتيجية وحساسة حول العاصمة وداخلها، وفي مراكز المدن الرئيسية.

أثناء الأزمة، ومع تطورها، امتلكت هذه البنية سلطة على الأرض، وأصبحت قيادتها موزعة على مجموعة من الضباط في غرفة العمليات بدمشق، وصارت تعمل على أساس قطاعي، بمعنى كل ضابط يملك القطاع الموجود به، ويتصرف بالأرزاق والعباد بالطريقة التي يراها مناسبة لخدمة مصالحه ومصالح الأفراد المحيطين به، أما بالنسبة لهيكلية أوامر الضبط والربط مع المركز فهي تقف عند حدود معينة، على اعتبار أنه يتم تقدير الخطر ذاتياً، وبالتالي طرق التعامل الواجبة واستراتيجيات المواجهة، وقد ظهر هذا الأمر واضحاً خصوصاً في أرياف درعا ودمشق وحمص. بذلك تحوّل الجيش، في آلية عمله وطبيعة تشكيلاته، إلى ما يشبه النمط المافيوي، حيث تصبح كل مجموعة مكتفية بذاتها، همها الاستحواذ على ما تقدر السيطرة والاحتفاظ به من أراض. صحيح أن هذا النمط من العمل والتشكّل يجعل مَن كل تشكيل يستخدم كامل طاقته العنفية وفي أقصى درجاتها على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة للبقاء، لكنه بنفس المقدار يجعل من الكتلة العامة للجيش بنى مفككة، بمعنى أن كل وحدة عسكرية تنتمي للضابط المسيطر على القطاع، وليس للجيش عموماً، ومن السهل للمراقب للأوضاع الميدانية ملاحظة هذا الأمر بسهولة، ومثال ذلك ما حصل مع كثير من الوحدات العسكرية في ريف حلب، مدرسة المشاة، والكلية الفنية، وكلية الشؤون الإدارية، وكذا المواقع والوحدات في ريف دمشق ودرعا، حيث تركت هذه الوحدات لمصائرها رغم أنها تعرضت لمدة طويلة للحصار.

كشفت مجريات الأحداث أن بنية الجيش جرى هندستها بطريقة تجعل من هذه البنية غير ذات فعالية

وثمة معلومات مؤكدة بوجود تأثير إيراني في إعادة هندسة الجيش وتنظيمه، وخاصة ما يسمى بفرق النخبة المكونة من الفرقة الرابعة في جيش النظام والحرس الجمهوري، بحيث يجري عزلها عن هيكلية الجيش العامة، وتشكيل بنية ذات طبيعة خاصة وعقيدة تتناسب، ليس مع مقتضيات الأزمة السورية الراهنة وإنما تتوافق مع حسابات إقليمية محتملة، وفي هذا الإطار تشرف جهات عسكرية إيرانية حتى على عملية صناعة القرار بخصوص هذه البنية، وتحديد توجهاتها، وطبيعة عملياتها، وخاصة في ظل حالة عدم الثقة التي يعيشها النظام حتى تجاه الكثير من الدوائر المقربة له في الجيش وأجهزة الأمن.

وقد عمل النظام في إطار هذا التوجه على إرسال العديد من ضباطه الموثوقين إلى طرطوس واللاذقية من أجل تجهيز بنية عسكرية دفاعية في طريقه إلى تأسيس الجيب العلوي المحتمل قيامه بمساعدة إيرانية، (كان لافتاً منذ أكثر من عام قبل إنطلاق الثورة السورية تركز الاستثمارات الإيرانية في مجال البنية التحتية في هذه المناطق)، وإلى ذلك الحين يغطي النظام انتشاره الواسع بفائض أبناء الطائفة السنية والطوائف الأخرى الذين لا زال يحتجزهم ويقوم بإغراقهم بالغنائم التي يحصلوا عليها من عمليات السلب والنهب العلني من قبل مواطني بلدهم.

ثمة معلومات مؤكدة بوجود تأثير إيراني في إعادة هندسة الجيش وتنظيمه

وربما لا تخرج عن هذا النمط التخريبي والتجزيئي فكرة إنشاء» الجيش الوطني» التي يعتزم النظام القيام بها بحجة حماية الأحياء والمناطق المهددة بالسقوط بأيدي الجيش الحر، ذلك أن بنية هذا الجيش وتركيبته تقوم على أساس تجربة « اللجان الشعبية» أو» لجان الأحياء» المكوّنة من أفراد من ذوي السوابق الإجرامية والعاطلين عن العمل يجري تغطية نفقات توظيفهم وعمالتهم للنظام من خلال ما يسمى التشبيح والسرقة، حيث يتم تلزيمهم مناطق معينة لحمايتها من الجيش الحر، مقابل السماح لهم باستباحة هذه المناطق، غير أن الهدف الأبرز لمثل هذه التكوينات المافيوية هو نشر الجريمة والفوضى في سورية المستقبلية، وتهديد السلم والاستقرار الأهلي، وجعل أمر تحقيقه صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وفق هذا السياق المشار إليه فإن الجيش السوري مؤهل، وفي حال استمرار الأزمة وبقائها مدة طويلة، لأن يتحول إلى أزمة مستعصية حتى في ظل سقوط النظام أو مقتل رأسه، ذلك أن آلية عمله الحالية تؤهله للعمل كميليشيات مسلحة من دون عقيدة أو ضابط عسكري وحتى أخلاقي، ما يجعل الجيش أداة مهيأة للبيع والاستئجار من أطراف يهمها استمرار الفوضى في سوريا.

تناولت مفهوم الدولة والعقد الاجتماعي السياسي والواقع الإنساني

ورشة عمل لمركز الشرق للبحوث في سورية حول "التأسيس للشرعية الانتقالية"

■ الدليل

عقد مركز الشرق للبحوث في سورية الذي يديره الدكتور سمير التقي ورشة عمل تحت عنوان «التأسيس للشرعية الانتقالية في سوريا» وتناولت الورشة العديد من المحاور التي تقارب مفهوم الشرعية في حال سقوط النظام، وقد حضر الورشة التي عقدت في دبي عدد من الباحثين والمختصين والمهتمين، وخلصت إلى عدد من الاستنتاجات المقاربة، وقد استمدت الورشة أهميتها من طبيعة المقاربة للموضوع المقترح، حيث جرى تقديم أوراق عمل بعضها تركز حول مفهوم الشرعية والدولة والمرحلة الانتقالية، وبعضها الآخر قدّم قراءة لتجارب تاريخية شهدت مراحل انتقالية، كما كان توصيف الواقع السوري الراهن جزءاً من الورشة.

وفي مفهوم الشرعية تناولت الورشة مفهوم «توماس هوبز» للدولة، وجاءت مقاربة المفهوم انطلاقاً من طبيعة المرحلة التي تمر بها سوريا اليوم، وجاء في تلك المقاربة أن «شرعية أي نظام سياسي لا بد أن تؤسس على توافق بين أفراد المجتمع على التخلي عن حقهم الطبيعي في الدفاع عن أنفسهم، وحماية مصالحهم لصالح سلطة مركزية تضبط الفوضى الاجتماعية والسلم العام. ففي حال انعدام السلطة المركزية للدولة يتحول كل شخص إلى قاض لشأنه الخاص به، وتتحول الطبيعة السلمية للأفراد إلى حالة حرب شاملة مشبعة بالخوف واستمرارية الخطر، وتظهر إشكاليات الملكية الخاصة والفروق المادية التي تترافق مع مظاهر تفشي الفساد والجشع والحسد والعنف وتتحول الى حالة أشبه بالفوضى العامة والمطلقة، يقاتل فيها الجميع بعضهم ضد بعض». ويبدو جلياً أن الخوف على مستقبل سوريا هو الأساس في العودة إلى مفهوم الشرعية، خاصة أن انفراط العقد السياسي الاجتماعي الذي كان قائماً في سوريا واحتياجات بناء عقد جديد ستطرح على كل الأطراف السياسية السورية مفهوم الشرعية، والكيفيات التي يمكن أن تعيد توليدها، لتجنب التحول إلى الفوضى الشاملة.

وقد جرى خلال الورشة توصيف «حراك العقد السياسي الوطني والعقد الاجتماعي في سوريا»، ومما جاء في الورشة أن العقد الاجتماعي في عهد البعث عرف تحولات عميقة «جراء انتقال السلطة وتمركزها بيد عائلة الأسد. فانتقل حكم البعث تدريجياً من تحالف بين قاعدته الشعبية المكونة من فقراء الريف في سورية وشرائح من الطبقة المتوسطة المدنية، ليغير جلده تدريجياً فيما بعد ويتحول العقد الاجتماعي إلى تحالف بين زمرة عسكرية نواتها عائلة الأسد ومجموعات من التجار الطفيليين، تمركزت خاصة في دمشق وحلب وبعض المناطق الأخرى».

وتم توصيف العقد الاجتماعي خلال حكم بشار الأسد بأنه « عقد اجتماعي يطلق العنان لنيو– ليبرالية فاسدة ناهبة، على شاكلة نموذج مصر/مبارك، وروسيا/بوتين، بالإضافة تمكن النظام من إعادة إنتاج وتوطيد سلطته من خلال استمرار قدرته في الحصول على ريع مادي كبير ثمناً لدوره الوظيفي كـ«بلطجي» في إقليم مأزوم تجري فيها تصفية عواقب مشاريع سايكس–بيكو ووعد بلفور وعواقب الحرب الباردة».

وفي مجال توصيف المجتمع السوري أكدت الورشة على أن إحدى أسباب الوصول إلى صدام بين المجتمع والدولة هو» ظهور شروخ عميقة في المجتمع السوري بين الأجيال والطبقات والمناطق، وتوسع المناطق المهمشة والمهملة، وظهور ملامح قوية لتفكك كامل منظومة التضامن الاجتماعي والولاء التقليدية، وذلك في حين خنق القمع امكانية تبلور الأشكال المدنية لتضامن المواطنين والولاء والزعامة على صعيد المجتمع بأسره. وبالنتيجة مات القديم ولم يلد الجديد إلا بشكل جنيني ضعيف، فتذرى الانتماء وتبعثر المجتمع تحت ضغط الأزمة».

وجرت في الورشة مقاربة تجارب عدة من العالم، مثل تجارب الصومال ويوغوسلافيا والعراق ولبنان، وتوصلت الورشة إلى عدد من النتائج، منها أن «الأزمة في الصومال قوبلت بحالة من اللامبالاة الدولية وعدم

إحدى أسباب الوصول إلى صدام بين المجتمع والدولة هو ظهور شروخ عميقة بين الأجيال والطبقات والمناطق

إبداء المجتمع الدولي أي اهتمام حقيقي بإعادة بناء الدولة ممّا ساهم بجعلها دولة فاشلة، بينما في العراق فإنّ تسريح مئات الآلاف من الجيش وتركهم بلا عمل وبلا رواتب دفع الكثيرين منهم إلى تشكيل مجموعات مسلّحة تقوّض جهود السلم الأهلي والمصالحة الوطنية، أما لبنان خلال الحرب الأهلية فقد كان لديه زعامات واضحة للطوائف تقودها وتتكلم باسمها، وارتباط تلك الزعامات بأطراف خارجية ساهم في طول فترة الحرب من جهة، ولكن من جهة أخرى ساعد على إمكانية وضع قواعد للحرب كتحديد مناطق الاشتباك. كما أنّ تلك الزعامات شكلت الأطراف الأساسية على طاولة التفاوض عندما سنحت الظروف بذلك. أما في الحالة السورية فلا يوجد أطراف واضحة تعبّر عن الطوائف، كما أنّه لا يمكن تحديد موقف واضح يجمع الطائفة الواحدة حول أهداف مشتركة تعبّر عن تطلّعاتها. قد تتشكل زعامات طائفية مع امتداد زمن الحرب، ولكن هذا يعتمد بشكل كبير على السيناريوهات التي ستمضي فيها الأزمة، بينما كان التدخل الأجنبي في يوغسلافيا عاملاً حاسماً في تأجيج المشاعر نحو الانهيار والقطيعة، وكلها عوامل تسرع عملية تفتت الدولة الوطنية».

ونال توصيف الواقع الإنساني نصيبه من الورشة، حيث قيمت الورشة هذا الوضع على مستويات عدة، ومنها إمكانات السوريين على تأمين المستلزمات الأساسية للعيش، حيث جاء في المحور الإنساني أنه من اللافت للانتباه «أن الأزمة تزداد في مناطق نفوذ الجيش الحر أكثر من مناطق نفوذ النظام، وتحديداً في حلب وإدلب، ويرجح أن القدرة الإدارية للدولة ما زالت تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الجيش النظامي بشكل أكثر تنظيماً من المناطق الخاضعة لنفوذ الجيش الحر رغم شح الموارد الواردة للخزينة، حيث باتت منظومات الولاء الجديدة تتحكم بطريقة توزيع الإعانات، هذا في حال وجودها، أو كفايتها لتلبية الاحتياجات، وعدم نشوء جهات إدارية قادرة على تنظيم وتأمين مستلزمات العيش الأساسية في بعض المناطق»، كما تمت الإشارة إلى معاناة السوريين في تأمين «الخبز والمحروقات في كافة المحافظات السورية، وبشكل متباين الشدة بين محافظة وأخرى، بسبب نقص الطحين والمازوت والغاز وصعوبات النقل والتنقل، وازدياد الطلب على هذه المواد في بعض المناطق بسبب حالة النزوح الداخلي، ونتيجة الوضع الأمني والعسكري في العديد من المدن والمناطق الأخرى ما أدى إلى صعوبة الحصول على هذه المواد وارتفاع جنوني في أسعارها».

وقد تضمنت الورشة محاور أخرى، ومنها توصيف واقع المعارضة السورية، والتشكيلات المدنية في سوريا وأشكالها، وكيفيات تعاطي المجتمع الدولي مع الوضع السوري، وغيرها من المحاور.

أنـــــا كـــافـــــر؟

حسين جمو

رفع علم الاستقلال من قبل الثورة ضد الاحتلال الفرنسي عام ١٩٣٢، ثم أقر علماً لسوريا بعد الاستقلال في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦، وعام ١٩٥٠ أقره الدستور السوري ، وبذلك يعتبر علماً دستورياً لسوريا، كما كان رمزاً لنضالهم أيام الانتداب الفرنسي.

علم الثورة إذاً، ليس شعاراً فنياً أو رياضياً، وليس راية تدل على حزب. وهو أكبر من علم دولة في الوقت الحالي بما تمثله من حالة قطع كلية مع ما هو قائم وغير شرعي شعبياً ووطنياً وأخلاقيا (النظام). وكان مشهد تكسير هذا العلم على يد موالين لجماعات إسلامية في مدينة سراقب، قيل إنها جبهة النصرة، مؤلماً وصادماً للسوريين الذين دفعوا ثمن تكريسه رمزاً لثورتهم أكثر من ٦٠ ألف شخص، واعتقال وخطف أكثر من ١٠٠ ألف، وجرح عشرات الآلاف من بينهم من يعاني من إعاقة جسدية. كل هؤلاء ذهبوا ضحية لعمليات قوات النظام التي تريد إسقاط ما يمثله هذا العلم بالذات، وتكريس علم آخر بدلاً منه هو ذات العلم الذي كان بأيدي من مزّقوا علم الثورة. غاية النظام من تكريس الراية السوداء، هي إعلامية بحتة، فهو يرسل رسالة للغرب مفادها بأن «هؤلاء الذين تخشونهم (القاعدة) موجودون هنا، وبإمكاني القضاء عليهم بشرط تخليكم كلياً عما يجري في سوريا». إذا، هناك من يقاتل النظام يتفق معه في أن علم الثورة غير شرعي، وهذه واحدة من عجائب مسارات الثورة السورية. كلا الطرفين، النظام وتيار الخلافة، لا يدركان أن علم الثورة ليس مجرد علم لاستقلال (الاستقلال الأول)، بل هو رد على مخزون القهر الذي امتد سنوات طويلة تحت حكم البعث والعسكر «السكرانين» الذين ذهبوا إلى جمال عبد الناصر وقالوا له : «تفضل وأدخل إلى سوريا». وأعتقد أنه لا مجال لـ«سكارى» من نوع آخر ليكرروا التجربة ذاتها مع جماعات الراية السوداء. الأخبار التي لا تنشر كثيرة، ومنها التوتر الشديد بين الكتائب المرابطة في مدينة حلب وجبهة النصرة. خاصة أنه صار للنصرة أتباع مدنيون لا يشاركون سوى في المظاهرات والتواجد في الأسواق والمظاهرات، لمزاحمة هتافات الثورة الأولى، بل والإطاحة بها كما حدث في سراقب وقبلها في بستان القصر بحلب.

المؤلم أكثر في هذا المشهد، أن هناك وسائل إعلام فرّغت نفسها لإثارة الشكوك حول أي اتهام لتيار الخلافة الإسلامية على تجاوزاتهم، مع العلم أن الجيش الحر مادة دسمة للنقد و«التغسيل» لدى غالبية المثقفين الذين لن يصوتوا على «دولة الخلافة» في حال تم عرضها على استفتاء، وهذا يشير إلى جانب آخر من مستوى الإشكالية الحاصلة: إذا كان علم الثورة هو كفر في عرف هؤلاء، وتعد على راية الخلافة الإسلامية، فهل انا في حكم الكّافر ؟؟.

"حلب في ٢٠١٢".. وثائقي عن تحولات المدينة خلال الثورة

يحاول الفيلم الوثائقي الموجز "حلب في ٢٠١٢" رصد مسيرة الثورة في حلب، ويبدأ بالهتافات التي كانت تخص حلب في المدن السورية الأخرى مثل عبارات "يا حلب حنا معاك للموت". تنتقل المشاهد بعد ذلك سريعاً إلى ريف حلب مع كتابة على الشاشة توضح أن الحراك الثوري في الريف كان في ذروته مع مطلع عام ٢٠١٢ ، ويبرز حيّا المرجة والفرودس وقد اشتعلا بالمظاهرات الشعبية الحاشدة.

يرصد الفيلم أيضاً بداية الحملة العسكرية على ريف حلب، والتي بدأها النظام باقتحام بلدة الأتارب بتاريخ ٢٨ كانون الثاني من العام الماضي، وثم اقتحام منّغ ودارة عزة وغيرها من قرى بلدات الريف الغربي والشمالي. وتصرخ فتاة في مشهد مؤلم عندما يحيط بها عناصر امن النظام لاعتقالها في جامعة حلب. وبتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٢ وصل الحراك الثوري السلمي في مدينة حلب إلى ذروته، ويمكن اعتبار المظاهرات التي شهدتها أحياء الإذاعة وبستان القصر والأعظمية وصلاح الدين والأشرفية هي مرحلة انتقال ثورية انتقلت فيها حلب إلى جانب الثورة، مخترقة كل حواجز الإرهاب النفسي والجسدي التي عاشتها المدينة بصمت. وجاء استشهاد الناشطين عبد الواحد هنداوي وأنس سمو ليكون علامة الانتقال الأبرز، والتي تعززت فيما بعد باستشهاد الناشط عبد الغني كعكة.

هذا الفيلم من إعداد وإنتاج شبكة حلب الإخبارية يستحق الإشادة، ذلك أن المشاهد مختارة بدقة وعناية، وتغني عن سرد كتابي طويل، فيها كل أطوار تحولات الثورة في هذه المدينة التي هزّت أركان نظام الأسد في الشمال. هذه المشاهد كان لها الدور الأبرز في تثوير بقية قطاعات المجتمع الحلبي التي اختارت الثورة على الثروة.